تقدير موقف

الثروات المعدنية والأزمة الأمنية في مالي: العوامل الداخلية والتدخلات الدولية

مايو 2026

إعداد

فريق رفيق أناليتكس

العنوان

N'Djamena, Tchad

الهاتف والبريد

+23567881804
requestrafiq@gmail.com

الموقع الالكتروني

@rafiiqinfostd
rafiiqinfos.net

مقدمة

تواجه جمهورية مالي منذ عام 2012، حالة ممتدة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، تجلت في سلسلة من الانقلابات العسكرية وتراجع قدرة الدولة على بسط سلطتها. وفي الخامس والعشرين من نيسان/أبريل 2026، نفذت جماعة مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة هجمات متزامنة بالتعاون مع مجموعات انفصالية من الطوارق، استهدفت مواقع متعددة وأدت إلى مقتل وزير الدفاع ساديو كامارا، كما أعلنت هذه الجماعات عن حصار للعاصمة باماكو. هذه الأحداث الأخيرة تأتي في سياق أزمة مركبة تتداخل فيها العوامل الداخلية مع التدخلات الخارجية، حيث برزت مؤشرات على اعتماد فرنسا، بعد انسحابها العسكري الرسمي، على عناصر أوكرانية في إطار مواجهة المجلس العسكري الحاكم وداعميه الروس.

يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما حجم وتركيب الثروة المعدنية في مالي، ولا سيما الذهب والليثيوم واليورانيوم، وما نسبة مساهمتها في الناتج المحلي والصادرات الوطنية؟ ومن هم المشغلون الرئيسيون لقطاع التعدين في مالي، وكيف توزعت حصص الملكية بين الشركات الكندية والأسترالية والصينية قبل وبعد تعديل قانون التعدين لعام 2023؟ وكيف تؤثر الأزمة الأمنية المستمرة، والتهريب الواسع النطاق، وعجز الدولة عن بسط سيطرتها على شمال البلاد، على استغلال هذه الموارد وتعظيم العائدات منها؟ وما طبيعة الدور الفرنسي الجديد في مالي بعد الانسحاب العسكري الرسمي، وكيف يتم عبر وحدات استخباراتية أوكرانية تعمل بالتنسيق مع متمردي الطوارق؟ وأخيراً، ما تداعيات هذه التحالفات الدولية غير المعلنة على استقرار مالي، وعلى التوازنات الإقليمية، وعلى مستقبل القطاع التعديني في البلاد؟

أولاً: حجم وتركيب الثروة المعدنية في مالي

تحتل مالي المرتبة الثالثة أفريقياً من حيث احتياطيات الذهب، إذ تقدر بنحو 800 طن، مع تقديرات حكومية تصل إلى ألفي طن. ووفقاً لتقديرات مجلس الذهب العالمي، أنتجت مالي نحو 100 طن من الذهب في عام 2024، بما في ذلك الإنتاج الحرفي، مما جعلها ثاني أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد غانا، إلا أن الإنتاج الرسمي لا يتجاوز 57 طناً سنوياً، ويعزى هذا التباين إلى حجم التهريب وعدم انتظام النشاط الحرفي.

تشير التقديرات إلى أن أكثر من مليوني شخص يعتمدون على قطاع التعدين كمصدر للدخل، ومعظمهم يعملون في المناجم الحرفية. يشكل الذهب نحو ثمانين بالمئة من إجمالي الصادرات، بعائدات تقارب 4.3 مليار دولار وفقاً لبيانات وزارة التجارة الأمريكية وصندوق النقد الدولي.

إلى جانب الذهب، تمتلك مالي احتياطيات كبيرة من الليثيوم واليورانيوم والفوسفات والمنغنيز والماس، ويعد مشروع غولامينا في جنوب البلاد من أكبر رواسب الليثيوم في أفريقيا. وتشير تقديرات المديرية الوطنية للجيولوجيا والمناجم إلى وجود موارد ضخمة تشمل 5.8 مليار طن من الليثيوم، وأحد عشر ألف طن من اليورانيوم، ومليارى طن من خام الحديد، وعشرة ملايين طن من المنغنيز، و2.4 مليون قيراط من الماس، إضافة إلى مواد أخرى مثل الحجر الجيري والبوكسيت والملح الصخري والرخام.

ثانياً: هيكل الملكية والتشغيل في قطاع التعدين

ظل القطاع تحت هيمنة شركات أجنبية، خاصة الكندية والأسترالية، مع تزايد الحضور الصيني مؤخراً.

تعد شركة باريك غولد من أبرز المشغلين، إذ تنتج الذهب في مجمع لولو-غونكوتو غرب البلاد منذ عام 2005، وتشمل المناجم الرئيسية الأخرى منجم فيكو، ومنجم سياما، ومنجم ساديولا هيل.

أما في قطاع الليثيوم، يبرز مشروع غولامينا لليثيوم بملكية مشتركة بين شركة غانفنغ ليثيوم الصينية، وشركة ليو ليثيوم الأسترالية، مع حصة أقلية للدولة.

في عام 2023 أصدرت الحكومة الانتقالية مدونة تعدين جديدة تمنح الدولة حق الحصول على حصة تصل إلى 35%، إضافة إلى إجراءات ضريبية مشددة، بهدف زيادة الإيرادات الوطنية من المشغلين الأجانب.

يتركز نشاط التعدين الصناعي حالياً في المناطق الجنوبية المتمثلة في سيكاسو وكوليكورو والمنطقة الغربية المتمثلة في كاييس على طول حزام بيريميان البركاني، وهي مناطق تعتبر أقل تأثراً بالتمرد مقارنة بالشمال، ولكنها ليست محصنة بالكامل ضد الهجمات والتهريب.

شكل الوجود الروسي في مالي، ممثلاً بمجموعة فاغنر سابقاً والتي أعيد تسميتها بـ" الفيلق الأفريقي"، عاملاً جديداً في هيكل الأمن والاقتصاد، حيث تتولى هذه القوات حماية منشآت التعدين مقابل حصص من العائدات، وتأمين طرق الإمداد، مقابل حصص من عائدات الموارد الطبيعية، ما أثار تحفظات القوى الغربية ودفعها إلى البحث عن آليات موازنة.

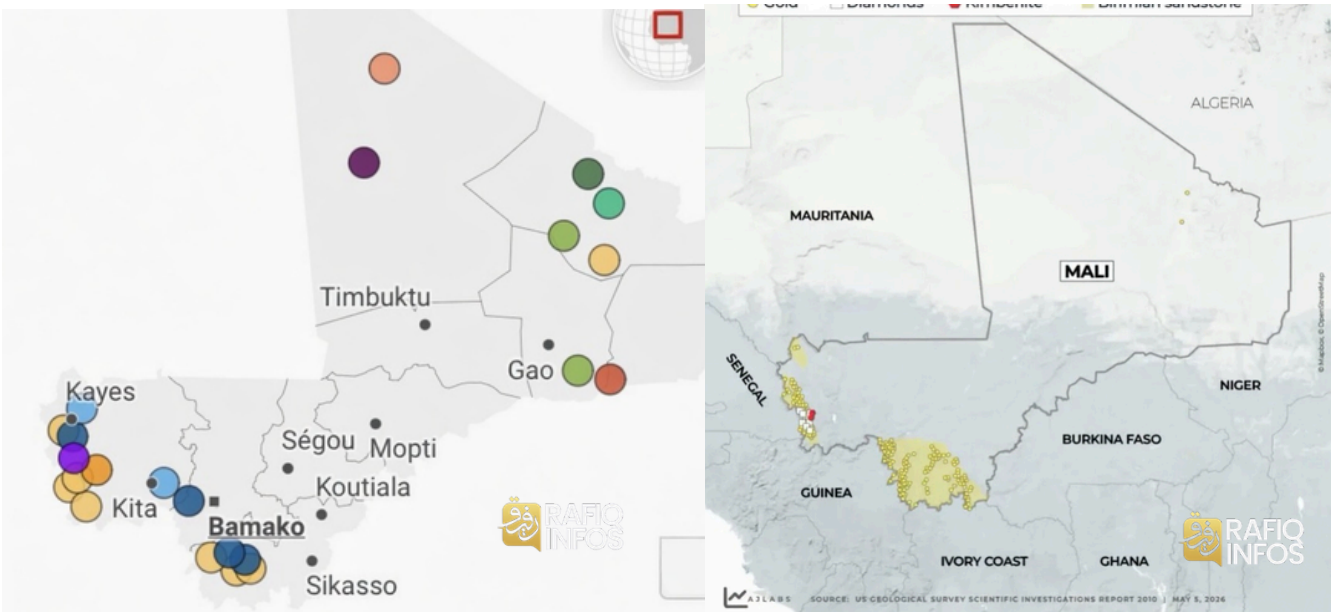

تظهر الخريطة مجموعة من الألوان لتوضيح توزيع المعادن والموارد الطبيعية في مالي. يشير الأزرق الفاتح إلى البوكسيت، بينما يمثل الأرجواني (البنفسجي) الماس. أما الأصفر فيدل على الذهب، والبرتقالي الفاتح يشير إلى خام الحديد. ويظهر الأزرق الداكن كلا من خام الحديد والليثيوم، في حين يخصص الأزرق الغامق جداً لليثيوم فقط. أما البني المحمر فيرمز إلى المنغنيز، والأرجواني الداكن يشير إلى النفط والغاز.
كذلك، يدل الأخضر الفاتح على الفوسفات، والبرتقالي على الملح. أما الأخضر الفاتح المائل للسماوي فيشير إلى اليورانيوم، وأخيراً الأخضر الداكن يرمز إلى اليورانيوم والمعادن الأرضية النادرة.

ثالثاً: الأزمة الأمنية وتداعياتها الإقليمية والدولية

يبقى جزء كبير من الموارد غير مستغل، خاصة في الشمال حيث يعيق عدم الاستقرار التنمية. الهجمات الأخيرة وحصار باماكو أظهرت قدرة الجماعات المسلحة على تعطيل سلاسل الإمداد.

غير أن الأزمة الأمنية تجاوزت كونها صراعاً محلياً بين المجلس العسكري والجماعات المتمردة، لتصبح ساحة تنافس دولي، إذ اتجهت فرنسا إلى دعم غير مباشر عبر وحدات أوكرانية تعمل بالتنسيق مع متمردي الطوارق. هذه الوحدات، التي تضم ضباطاً سابقين في الفيلق الأجنبي الفرنسي، تنشط في الشمال وتشارك في عمليات تهدف إلى إضعاف المجلس العسكري والحد من النفوذ الروسي.

وفقاً لمصدر أمني فرنسي، فإن هذا التنسيق لم ينشأ من فراغ، بل سبقته اتصالات استخباراتية مطولة، إذ كان مديرية الاستخبارات الأوكرانية قد قدمت إلى السلطات الفرنسية في بداية عام 2025 خطة مفصلة تهدف إلى إضعاف الأنظمة العسكرية في منطقة الساحل والقضاء على النفوذ الروسي المتنامي.

في ذلك الوقت، رفضت باريس الخطة لأسباب أمنية وسياسية، لكن يبدو أن تلك الاعتراضات قد زالت، لتحل محلها استراتيجية تقوم على "تسلسل هرمي للأعداء"، حيث أصبح الهدف المباشر هو إسقاط المجلس العسكري في باماكو وإضعاف العناصر الروسية الداعمة له، حتى لو كان ذلك يعني قبول تعاون ظرفي مع جماعات جهادية وجدت فرنسا نفسها تحاربها لسنوات طويلة في الساحل.

رابعاً: التحالفات الجديدة وتداعياتها على استقرار مالي

يتقاطع التعاون بين الطوارق والجماعات الجهادية مع الدعم الاستخباراتي الأوكراني في إطار مصالح متباينة.
الطوارق يسعون لتحقيق أهداف انفصالية، والجماعات الجهادية تستفيد من الفوضى لتعزيز نفوذها، فيما ترى أوكرانيا في مالي ساحة إضافية لمواجهة روسيا.
فرنسا، من جانبها، تكتفي بتوفير غطاء استخباراتي ولوجستي، لتجنب الانخراط المباشر.
تشير التطورات الميدانية الأخيرة إلى فعالية هذه الاستراتيجية، إذ تمكنت هذه الأطراف من السيطرة على مدينة كيدال نهاية أبريل 2026، ما شكل تحدياً للمجلس العسكري وحلفائه الروس. أثارت هذه التطورات توتراً داخل باماكو، خاصة بعد مقتل وزير الدفاع كامارا، الذي كان يعد من أبرز داعمي التعاون مع روسيا.
في المقابل، اكتفت وزارة القوات المسلحة الفرنسية بتصريحات غامضة، قالت فيها إن العناصر الأوكرانية التي تركت الفيلق الأجنبي أصبحت حرة في خدمة أوكرانيا بالطريقة التي تراها مناسبة، مؤكدة أن فرنسا ليس لديها تعليق على نشاطاتهم الحالية.

خاتمة

يتضح مما سبق أن مالي تواجه أزمة مركبة تتداخل فيها العوامل الداخلية، المتمثلة في الثروات المعدنية غير المستغلة والهشاشة الأمنية والانقسامات السياسية، مع العوامل الخارجية المتمثلة في التنافس الفرنسي الروسي الذي جعل من مواردها المعدنية محوراً لصراع بالوكالة بين قوى دولية. هذه الثروات، التي كان يُفترض أن تكون رافعة للتنمية، تحولت إلى مصدر تنافس وتمويل للنزاعات. كما أن الاستراتيجية الفرنسية الجديدة، رغم ما قد تحققه من مكاسب تكتيكية، تنطوي على مخاطر تعزيز نفوذ الجماعات الجهادية وإطالة أمد النزاع. في ظل هذا المشهد، يبقى مستقبل قطاع التعدين مرتبطاً بمسار الصراع الدولي أكثر من ارتباطه بالإرادة الوطنية، فيما يظل الشعب المالي بعيداً عن الاستفادة من ثروات بلاده ما لم يتحقق استقرار سياسي وأمني شامل.

رفيق أناليتكس (Rafiq Analytics) هو وحدة بحثية وتحليلية تابعة لصحيفة رفيق إنفو، المسجّلة رسميًا في تشاد. يعنى بدراسة الاتجاهات السياسية والاقتصادية والأمنية، باستخدام أدوات علمية ومنهجيات تحليلية دقيقة.

- نسعى إلى تقديم رؤى موضوعية مدعومة بالبيانات، لتيسير فهم التحديات المحلية والإقليمية،
- نهدف إلى دعم صنّاع القرار والباحثين والجهات المعنية من خلال تحليلات واضحة وعملية.
- نتميز بالشفافية والموثوقية، ونحرص على تقديم محتوى بحثي رصين يخضع لمعايير أكاديمية ومهنية عالية.
- نؤمن بأن المعرفة القائمة على الأدلة هي أساس التقدم واتخاذ القرارات المستنيرة.

الموقع الالكتروني
@rafiiqinfostd
rafiiqinfos.net

الهاتف والبريد
+23567881804
requestrafiq@gmail.com

العنوان
N'Djamena, Tchad